جامعة سعد دحلب، البليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي

يومي 10-11 جويلية 2004

تحليل ظاهرة الفقر

فى إطار الفكر الاقتصادى الإسلامى:

من المفاهيم إلى القياسات

د. محمد فرحي
د. حسين رحيم

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الأغواط

Farhi_mdz@yahoo.fr
rahim_hocine@yahoo.fr

"إن الفقر ليس ضربة لازب، وليس أمرا حتميا في المجتمع المسلم، وإنما هو أمر طارىء، يعرض للمجتمع المسلم كما يعرض لكل مجتمع غيره. فلابد من مواجهة هذا الأمر الواقع أو المتوقع، بالتشريع والتوصيات اللازمة "

يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، 1966.

مقدمة:

يندرج استعمال سياسة الزكاة، كأداة أساسية لمحاربة الفقر، في إطار سياسة اقتصادية أوسع لإعادة توزيع المداخيل في المجتمعات الإسلامية. فحجم ظاهرة الفقر وتشعبها، وتعدد أسبابها وذاتية مفاهيمها، يقتضي سياسة منضبطة مبنية على معطيات كمية وأرقام منظمة ومؤشرات واضحة للتعبير عن الظاهرة، ليس فقط من وجهة النظر التوزيعية، بل من كل جانب من جوانب النشاط الاقتصادي.

فالزكاة يمكنها أن تلعب أكثر من دور حيوي في عملية محاربة الفقر وتحقيق النمو والتنمية كما تؤكد على ذلك العديد من الدراسات[1]، إذ أن الزكاة من الناحية الاقتصادية:

- **تؤثر على توزيع المداخيل**، فهي تقتطع جزءا من دخول الأغنياء ليعاد توزيعه على الفقراء، وهذا تصرف تنموي من شأنه أن يقضي على الفقر أو يخفف من حدته، إذ أنه يحفز الفقراء على العطاء أكثر باعتبارهم مشاركين بشكل غير مباشر في ثروة الأمة عن طريق الزكاة، وبشكل مباشر عن طريق عملهم، ويقلص من النزعات الاحتكارية، ويزيد من الوعاء الضريبي؛

- **وتؤثر على الإنتاج**، إذ أن من أهداف الزكاة إغناء الفقراء وتمكينهم من ملكية وسائل الإنتاج ليعملوا وينتجوا بأنفسهم، وذلك تصرف تنموي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ويقضي على البطالة التي تعد من أهم أسباب الفقر؛

- **وتؤثر على الاستهلاك**، إذ تدعم المجتمع بقدرة شرائية إضافية تمكن من زيادة الطلب ومنه زيادة المشاريع الاقتصادية، وذلك تصرف تنموي يقضي على الفقر؛

- **وتؤثر على التداول** إذ أنها تمنع وتحارب الاكتناز، وذلك تصرف تنموي، إذ أن النقود إذا بقيت مكتنزة تعطلت وتقلصت دائرة التداول والاتجار، مما يؤدي إلى تقليص الطاقات الإنتاجية في المجتمع ومنه إلى تفشي الفقر.

لا نريد أن نطيل في ذكر مجالات إسهام الزكاة في التنمية الاقتصادية لأن ذلك له بابه ومجاله، وإنما أردنا في هذا المقام الإشارة إلى أن الزكاة لا يمكنها أن تلعب كل هذه الأدوار المنوطة بها في عملية التنمية ومحاربة الفقر دون قياس دقيق لظاهرة الفقر، ودون تحديد منضبط لمؤشراتها، ودون أن يكون لها إطار مؤسساتي يعمل على إدارتها بصورة منظمة ومنضبطة. ولقد أحس المسلمون بهذا فعلا، ودأبوا على الانتقال من الجانب النظري إلى الجانب القياسي الكمي، ومنه إلى الجانب التطبيقي

المؤسساتي، ولعل أصدق تعبير عن هذا الإحساس قيام هذا الملتقى لدراسة هذا الموضوع الهام في حياة الأمة الإسلامية.

1- مكمن الخلل في قياس ظاهرة الفقر:

لقد تجلى لكثير من الباحثين والدارسين لخبرات الدول النامية طيلة العقود الأربعة الماضية، في مجال محاربة الفقر وتحقيق النمو والتنمية، أن السبب الرئيسي لفشل خطط التنمية في البلدان النامية عامة والإسلامية خاصة، هو تأثر هذه البلدان بما أحرزته الدول المتقدمة من نتائج في مجال النمو، تجلت في زيادة مستويات الدخل، وزيادة معدلات النمو، وزيادة كفاءة عناصر الإنتاج المستخدمة، وتغيير هيكلي في الاقتصاد سمح بحسن أدائه....، فجعلت الدول النامية من أهداف خططها، في محاربة الفقر وتحقيق التنمية، تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، والسير قدما على المنوال الذي انتهجته. غير أنه سرعان ما اتضح أن تلك النظرة لم تكفل تحقيق الهدف في معظم الدول النامية بما فيها الدول الإسلامية، فلم تتحقق الأهداف الكمية، وتفاقمت ظاهرة الفقر في هذه الدول حتى في الحالات التي نما فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

لقد بقيت مستويات المعيشة في هذه الدول دون تحسن يذكر، واستمرت فئات واسعة من سكانها تعاني من الفقر والجهل والمرض والبطالة. وعلى عكس ما كان يتوقعه واضعو الخطط والسياسات لمحاربة الفقر، لم تنكمش الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بل إنها اتجهت للاتساع في الدول التي حققت معدلات مرتفعة لنمو الدخل، كما ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وازدادت أعداد المحرومين من إشباع الحد الأدنى الضروري من الاحتياجات الإنساني. ومن ناحية أخرى، لم يساعد النمو الاقتصادي السريع، الذي شهدته بعض الدول النامية، على تغيير وضعها في النظام الاقتصادي العالمي، بل إن تبعيتها للسوق الرأسمالي العالمي قد تكرست وترسخت[2]، ورجعت من معركتها ضد الفقر بخفي حنين، تجر أذيال الخيبة والفشل، لسان حالها يقول ما قاله الرئيس الأمريكي " ريجان REAGAN " في حديث له في جانفي 1985 لإحدى الصحف: **(في حربنا ضد الفقر انتصر الفقر)**[3].

لقد أدت هذه النتائج المخيبة للآمال في الحرب ضد الفقر، حتى في أغنى دول العالم، إلى إثارة الجدل حول ما إذا كان قصور الخطط في معالجة هذه الظاهرة مرجعه أخطاء في أساليب التنفيذ، أم أن مرده عدم وجاهة الأهداف، أم أن سببه قصور الطرق والمؤشرات المختارة لقياس الفقر عن التعبير الصادق عن الواقع الفكري والعقدي بالنسبة للبلدان الإسلامية.

والواقع أن كل الأمور واردة:

فأساليب التنفيذ في العديد من الدول الإسلامية كانت مثقلة بتوجهات إيديولوجية غريبة عن تصوراتنا وقيمنا الإسلامية. فالبعض منها انحازت إلى الممارسات الاشتراكية التي سحب فيها مفهوم التخطيط إلى كثير من خطوات التنفيذ، وطال مجالات لا يمكن إخضاعها للتخطيط، كتوزيع المواد الاستهلاكية، وتحديد الأسعار، والتقدير المسبق لحجم العمالة.... ، والبعض الآخر انساقت وراء أوهام

السوق الحرة، وأهملت مسائل حساسة في قضية محاربة الفقر، كعدالة التوزيع والتنمية البشرية... بدعوى أن السوق كفيل بتصحيح الانحرافات وبتخصيص الموارد وبإسعاد الجميع.

وأما عن وجاهة الأهداف، فاتضح جليا أن محاربة الفقر ليست رهنا بتحقيق معدلات عالية للنمو في الدخل، وليست رهنا بالوصول إلى مستوى مرتفع للدخل الفردي، وأن العبرة ليست بسياسات زيادة الدخل وحدها (أي سياسات النمو الاقتصادي)، بل العبرة أيضا بسياسات توزيع الدخل، والسياسات الرامية بشكل مباشر إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين معيشة الفقراء. بعبارة أخرى فان حالة توزيع الدخل وأوضاع الفقراء لا تتحسن بشكل تلقائي، وإنما يستلزم تحققها اتخاذ سياسات وإجراءات للهجوم على الفقر، وتوسيع فرص العمل، وتمكين ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على حاجياتهم الأساسية من الغذاء والرعاية الصحية والتعليم وما إلى ذلك[4].

وأما عن طرق القياس، فصار من المحتم والضروري، في ظل التصورات الإسلامية في مجال محاربة الفقر، البحث عن بديل أو بدائل للقياس أقوى من حيث الدلالة وأوثق من حيث الارتباط بمؤشرات الفقر بالمفهوم الإسلامي الحضاري لقضايا الفقر والغنى.

تهتم ورقتنا هذه ببحث جوانب القصور التي مست البعد الثالث، أي طرق القياس، ولذا يقتضينا السياق – قبل البدء في قضايا القياس – إلى التعريج ولو بصورة مقتضبة لطرح المفاهيم الإسلامية الحضارية لقضايا الفقر والغنى.

2- تحديات الانتقال من المفاهيم إلى القياسات:

2 – 1: المفاهيم: لا نريد أن نطيل كذلك في قضية المفاهيم، وإنما نود في هذا المقام أن نركز على جملة نقاط نراها جديرة بتحديد الأهداف الأساسية المرجو تحقيقها في إطار محاربة الفقر في المجتمعات الإسلامية. أهم هذه النقاط :

– إن الإسلام، في محاربته لظاهرة الفقر، لم يقر أبدا بأن الهدف النهائي في هذا الشأن هو زيادة الدخل المادي وتحقيق الغنى، فحتى في حالة العدالة المطلقة في توزيع الدخول، يبقى هذا الهدف في نظر الإسلام مرحليا، الغرض من تحقيقه إسعاد الإنسان وتمكينه من عبادة ربه على أحسن وجه. فلقد ذهبت العديد من النصوص ودلت الكثير من الوقائع أن الغنى وزيادة المال قد يكون وبالا على صاحبه، فما جدوى زيادة الدخل إن زادت نعاسة الإنسان وشقاؤه وابتعاده عن طاعة ربه وذكره؟ مما يفضي مباشرة إلى ما أسماه القرآن بـــ " المعيشة الضنك "؛

– إن الإسلام، في محاربته لظاهرة الفقر، استهدف سد الحاجات الأساسية، والانتقال بالإنسان إلى أدنى مراتب الغنى، أو ما يسمى بـــ " حد الكفاية "، وأقر بأن هذه الحاجات نسبية ومتغيرة بتغير الزمان والمكان؛

– إن الإسلام، بنظرته وتصوراته الحضارية، أعلن أن الحرب ضد الفقر ليست مقتصرة على سياسات تعدّ وخطط تنفذ، قد تخفف من آلام الفقراء ردحا من الزمن كافيا لعيش واضعي السياسة طيلة امتداد هذا الزمن، دون قلاقل ومشاكل يثيرها الفقراء بسبب عوزهم وقلة ذات يدهم. إن المسألة أعمق

من هذا، فالإسلام لا يعترف بالمسكنات الظرفية والحلول الترقيعية، بل جاء لمعالجة مشاكل البشر بصورة جذرية ودائمة. ففي مجال الفقر فهو يرمي إلى اقتلاع جذوره والقضاء على أسبابه بصفة شاملة؛

– إن الإسلام، في حربه ضد الفقر، أراد تجنيد المجتمع كله للمعركة، فلا تهم لديه الآليات التقنية لإدارة المعركة، وإنما العبرة بالمشاركة الواسعة والواعية لكل فئات المجتمع – حكام ومحكومين – في هذه المعركة.

إن غفلة المسلمين اليوم عن الكثير من هذه الأهداف التي أعلنها الإسلام في معركته ضد الفقر، أدت بهم إلى الوضع الذي نعرف، فمع أن الغرب بدأ يعير اهتماما بالغا لهذه الأهداف، ويرسم الخطط والسياسات لبلوغها، لا يزال العالم الإسلامي بعيدا عن تحقيقها مع أنها من صميم دينه وعقيدته.

لقد استحدث الغرب لهذه الأهداف مصطلحات توافق رؤاه وتصوراته، فسمى الهدف الأول بـــ:**مدخل التنمية البشرية**، والثاني بـــ: **مدخل الحاجات الأساسية**، والثالث بـــ: **مدخل تواصل التنمية**، والرابع بـــ: **مدخل تغيير أسلوب إدارة التنمية**.

فلنفحص هذه الأهداف الأربعة عن قرب في إطار الفكر الاقتصادي الإسلامي، وفي ظل الاهتمامات الحالية بقضايا التنمية الاقتصادية.

أولا: محاربة الفقر تهدف إلى إسعاد الإنسان: مدخل التنمية البشرية:

إن الحياة الطيبة في الإسلام ليست متوقفة على كثرة الأموال وارتفاع معدلات الدخل الفردي، وهو ما تشير إليه الآيات القرآنية صراحة، إذ يقول الله تعالى: "**ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى. قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا. قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تُنسى.**"[5]، وقال تعالى: "**من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينّه حياة طيبة ولنجزينّهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون**"[6].

وقد حذّر النبي (صلى الله عليه وسلم) من مغبّة الاهتمام بجمع المال دون أن يكون هذا دافعا لعبادة الله وطاعته، فلما رأى بريق المال يغشى قلوب وعقول المسلمين رد الأمور إلى نصابها، وأعاد التأكيد على أن معركتنا ضد الفقر والتخلف لا تتوقف على الجمع والتكديس للأموال. روى البخاري ومسلم والترمذي أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين، وأمّر عليهم العلاء بن الحضرمي، فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين، فسمعت الأنصار بقدوم أبي عبيدة، فوافوا صلاة الفجر مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فلما صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) انصرف، فتعرضوا له، فتبسم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين رآهم، ثم قال: " **أظنكم سمعتم أن أبا عبيدة قدم بشيء من البحرين** ؟" فقالوا: أجل يا رسول الله، فقال:" **أبشروا وأملوا ما يسركم، فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكني أخشى أن تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها وتهلككم كما أهلكتهم**"[7].

وروى الطبراني والبزار أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قام في أصحابه فقال:" **الفقر تخافون أو العوز ؟ أو تهمكم الدنيا ؟ فإن الله فاتح عليكم فارس والروم وتصب عليكم الدنيا صبا حتى لا يزيغكم بعد أن زغتم إلا هي** "[8].

وأوضح عليه السلام أن كثرة المال لا تعني الغنى، فكم من جامع لثروة لا عدّ لها ولا حصر، ولكنه شقي في الدنيا، فقير من منظور الدين. قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "**من كانت الآخرة همه، جعل الله غناه في قلبه، وجمع عليه شمله، وأتته الدنيا وهي راغمة، ومن كانت الدنيا همه، جعل الله فقره بين عينيه، وفرق عليه شمله، ولم يأته من الدنيا إلا ما قدر له**"[9].

وأدان وذمّ عليه السلام غنى لا يوصل صاحبه إلى أعلى مراتب الإنسانية بقوله: " **ليس الغنى عن كثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس**"[10].

وبيّن أن الفقر ليس إلا بابا من أبواب الضر، وليس هو المشكل كله، بقوله عليه السلام: " **أكثروا من قول لا حول ولا قوة إلا بالله، فإنها من كنز الجنة** "، قال مكحول: " فمن قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا منجا من الله إلا إليه، كشف الله عنه سبعين بابا من الضر، أدناها الفقر"[11].

ولقد كان يجيئه من يطلب منه أن يدعو له بكثرة المال، فيحذره من أن ذلك قد يفضي به إلى الهلاك، وقصة ثعلبة بن حاطب الأنصاري في الباب مشهورة ومعروفة، إذ قال له النبي (صلى الله عليه وسلم) فيما يرويه ابن عباس: " **ويحك يا ثعلبة، قليل تؤدي شكره، خير من كثير لا تطيقه**"[12].

واليوم، وبعد أزيد من أربعة عشر قرنا من هذه التحذيرات، أصبح البعد الإنساني للتنمية يشغل الفكر المعاصر، بعدما أثبت البعد المادي الاقتصادي عدم قدرته على إسعاد الناس وتحقيق رفاهيتهم، وأعلن أنه يمكن أن يحقق للعالم الثروة المادية، والتخصص في العمل، والتطور التكنولوجي، وزيادة طاقات الإنتاج، وزيادة وتيرة التبادل...، وبالمقابل لا يمكن أن يحقق لهم العدالة في توزيع الدخل واستفادة الغالبية العظمى من البشر من ثمار النمو، ولا الاستقرار السياسي، ولا إقامة علاقات عادلة بين الدول، ولا الأمن القومي والعالمي...، والواقع العالمي المعاصر أكبر شاهد على ذلك:

– تفاوت فاحش في توزيع الدخول والثروات بين دول الشمال ودول الجنوب، وبين الطبقات الغنية والفقيرة في نفس البلد، حيث أن ثلث سكان العالم يحوزون على 80 % من إنتاجه، وتبلغ قيمة الفرق في المتوسط 150 مرة[13]، وهذا صالح في الدولة نفسها، حيث تحوز الطبقة الغنية في الجزائر مثلا – والتي يبلغ تعدادها 10% من السكان – على 75% من الثروة، ويعيش 22% من السكان تحت حد الفقر، أي بأقل من 1 دولار يوميا، يصل هذا الرقم إلى 40% من السكان – أي حوالي 14 مليون جزائري يعيشون بأقل من 2 دولار يوميا[14]، بينما يغرق المترفون في الرفاهية، والأمثلة على ذلك كثيرة في البرازيل والمكسيك وحتى في الولايات المتحدة؛

– تعرف جل بلدان العالم مشاكل سياسية وعدم استقرار سياسي خاصة في العالم الثالث؛

– تتميز العلاقات الاقتصادية الدولية بالاستغلال والتبادل اللامتكافئ؛

- يعرف العالم زيادة مذهلة في ظاهرة الإرهاب المحلي والدولي، وما يسمى حاليا بالبيو-إرهاب.

أدت هذه الوضعية إلى مراجعات عميقة في الفكر التنموي، وأدت بالكثير من المفكرين المنصفين إلى الإعلان بأن الانسان هو العنصر الأساسي في التنمية لا الزيادة في الدخل. ففي منتصف الستينيات توصل الاقتصادي المعروف " كزنتس KUZNETS" إلى أن 90% من التنمية التي حدثت في الماضي في الدول الرأسمالية لم تكن راجعة إلى إضافات لرأس المال، بل إلى تحسينات في طاقات البشر ومهاراتهم والمعرفة والإدارة....، فطاقة البشر، لا رأس المال، هو العنصر المضاعف رقم واحد قي التنمية[15].

ثانيا: محاربة الفقر تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتوفير حد الكفاية: مدخل الحاجات الأساسية:

إن الإسلام هو أول نظام سعى إلى تحقيق الحاجات الأساسية، وناقشها علماؤه بكثير من التفصيل، فحددوا حاجات الإنسان الأساسية الفردية والجماعية، وقد سماها علماء الأصول الضرورات، والتي تتوقف عليها حياة الناس الدينية والدنيوية، بحيث إذا لم تلب هذه الحاجات اختلت الحياة في الدنيا وحل العقاب في الآخرة، وتخص هذه الضرورات حفظ النفس والدين والعقل والنسل والمال، وهي الأمور التي جاءت الشريعة لحفظها.

فلقد اهتم الإسلام بتوفير مستوى معيشي لائق للفرد المسلم حتى يتسنى له تحمل الرسالة في سهولة ويسر، وعلماء الإسلام لهم آراء متعددة في تحديد ما هو ضروري للإنسان، وقد اختلفت هذه الآراء باختلاف الزمان والمكان، تبعا لاختلاف أحوال الدولة الإسلامية من حيث الثراء والفقر، بين مضيق وموسع مما يتفق وطبيعة التشريع الإسلامي المتسمة بالمرونة. فالدول الفقيرة يمكنها أن تأخذ بأضيق الآراء حتى ييسر الله عليها، ثم تبدأ في التوسع بعد ذلك[16]. ولعل أبلغ تعبير عن ذلك قول أبي عبيد القاسم بن سلاّم: " إن الأحاديث قد جاءت بالفصل بين الفقر والغنى بأوقات مختلفة، ففي بعضها أنه السداد أو القوام من العيش، وفي آخر أنه خمسون درهما، وفي ثالث أنه الأوقية (40 درهما)، وفي الرابع أنه الغذاء والعشاء، وكل هذه الأقوال قد ذهب إليها أقوام وأخذوا بها"[17].

يقودنا هذا الكلام إلى التفرقة بين حد الكفاف (minimum vital) وحد الكفاية (minimum de suffisance) أو حد الغنى (minimum de richesse)، والتي ناقشها علماء الغرب بتسميات مغايرة كالفقر المطلق والفقر النسبي[18].

إن حد الكفاف هو: " الحد الأدنى للمعيشة من مأكل وملبس ومأوى، مما بدونه لا يستطيع المرء أن يعيش وينتج، فهو غير قابل للنقصان، ولا يختلف إلا باختلاف القوة الشرائية في كل زمان ومكان، بخلاف "حد الكفاية " أو "حد الغنى " فهو مستوى أرقى من المعيشة، وهو بالتالي قابل للزيادة، ومن ثم يختلف باختلاف مستوى التقدم في كل زمان ومكان "[19].

فحد الكفاية إذا يختلف من مجتمع إلى آخر ومن أسرة إلى أخرى، بل من فرد إلى آخر وفق تربيته وبيئته ومحيطه وحاجته والزمن الذي يعيش فيه، وفي هذا يقول الإمام الماوردي: " فيُدفع إلى الفقير والمسكين إذا اتسعت الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى، وذلك معتبر بحسب حالهم، فمنهم من يصير بالدينار الواحد غنيا، ومنهم من لا يستغني إلا بمائة دينار، فيجوز أن يُدفع إليه ذلك"[20]. ويقول الإمام الشاطبي: " الكفاية تختلف باختلاف الساعات والحالات "[21].

وعليه فإن بنود الكفاية يتوقف تحديدها تفصيلياً على الظروف التي تحيط بكل حالة، وقد يتصور من كلام الماوردي في تعبيره عن حد الكفاية بـــ " أدنى مراتب الغنى "، أن النظام الاقتصادي لما يسود فقد لا نجد فقيرا في المجتمع، وهذا تصور مجانب للصواب إذ أن الإسلام يأمر بالعمل " وببذل الجهد في تحقيق هذا الهدف، فإذا تحقق كاملا فبها ونعمة، وإن لم يتحقق كاملا، فسيظل هدفا منشوداً أمام مختلف السياسات والخطط الاقتصادية "[22].

واليوم تجاوز النقاش في الاقتصاد الغربي تلبية الحاجات الأساسية والقضاء على الفقر المطلق، إلى تحسين نوعية الحياة، والتي تتطلب أكثر من رفع مستوى الدخل لا سيّما في الدول الفقيرة، " فهي تشتمل كغايات في حد ذاتها، على نوع أفضل من التعليم ومستويات أعلى من الصحة والتغذية، وفقر أقل، وبيئة أوفر نظافة، ومساواة أكبر في الفرص المتاحة، وحريات فردية أكبر، وحياة ثقافية أكثر ثراء. والتنمية الاقتصادية لابد – في حدها الأدنى – من أن تتطلع إلى ما وراء النمو في معدل دخل الفرد، وتصل إلى الإقلال من الفقر وتحقيق مزيد من المساواة والتقدم في التعليم والصحة والتغذية وإلى حماية البيئة "[23].

ثالثا: محاربة الفقر تهدف إلى التوزيع العادل للدخول والثروات زمانيا ومكانيا: مدخل تواصل التنمية:

تؤكد النصوص الإسلامية على الأخوة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا التأكيد يعني أن التفاوت الفاحش في الدخول والثروات ينافي جوهر الإسلام، ويعيق عملية التنمية لأن فيه مساس بمشاعر الأخوة التي يريد الإسلام بثها بين الناس، فالخيرات المادية خلقها الله لينتفع بها جميع عباده، وليس هناك مبرر لحصرها لدى قلة من الناس، طالما أن الله تعالى لم يجعلها وقفا على فئة معينة. ومن هنا فان تحقيق العدالة في التوزيع هدف أساسي للتنمية الاقتصادية في الإسلام الذي يسعى إلى التوفير لكل فرد مستوى لائق من المعيشة يضمن له حياة تليق بمقام الإنسان وكرامته، والخطط والسياسات التنموية التي تعجز عن ضمان هذا المستوى محكوم عليها بالأفول والزوال.

ولقد ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال فيما يخص عدالة التوزيع: " ما من الناس أحد إلاّ له في هذا المال حق أعطيَه أو منعه، وما من أحد أحق من أحد، وما أنا فيه إلاّ كأحدهم ولكنا على منازلنا من كتاب الله، وقسمنا من رسول الله، فالرجل وبلاؤه في الإسلام، والرجل وحاجته، والله لئن بقيت ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه "[24].

وقال الإمام علي كرّم الله وجهه: " إن الله عز وجلّ فرض على الأغنياء في أموالهم ما يكفي الفقراء، فإن جاعوا أو عروا أو جهدوا فيمنع الأغنياء، وحق الله تبارك وتعالى أن يحاسبهم ويعذبهم "[25].

ونظرية التوزيع في الإسلام لا تهتم فقط بالتوزيع السائد في حقبة زمنية معينة، وإنما تهتم كذلك بالتوزيع بين الأجيال المتعاقبة، ويتضح ذلك مما يروى عن الخليفة عمر بن الخطاب حين قدم الجابية وأراد قسمة الأرض بين المسلمين، فقال له معاذ بن جبل: "والله إذن ليكونن ما تكره، إنك إن قسمتها صار الريع العظيم في أيدي القوم ثم يبيدون، فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أوالمرأة، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الإسلام مسدا، وهم لا يجدون شيئا، فانظر أمرا يسع أولهم وآخرهم "[26].

وقد وردت نصوص أخرى تبين اهتمام الخليفة عمر بن الخطاب بأمر التوزيع بين الأجيال كأمر لابد من أخذه في الحسبان، فقد روي أنه قال: " لولا أن يُترك آخر الناس لا شيء لهم، ما فتح الله على المسلمين قرية إلا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر سهمانا، ولكنني أخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم"[27].

وقد ذكر أبو يوسف بأن " ما رآه عمر بن الخطاب من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها عندما عرفه الله ما كان في كتابه من بيان ذلك، توفيقا من الله كان له فيما صنع... ، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين، عموم النفع لجماعتهم..."[28].

ولم يكن الخليفة عمر يغفل أمر التوزيع الإقليمي، وذلك حتى لا يستأثر المركز بالخيرات وتُترك الأمصار دون عناية، فقد أوصى الخليفة من بعده بقوله: "أوصي الخليفة من بعدي بأهل الأمصار خيرا، فإنهم جباة المال، وغيظ العدو، وردء المسلمين، وأن يقسم بينهم فيئهم بالعدل، وألا يحصّل من عندهم فضل إلا بطيب أنفسهم"[29].

فهذه الإشارات المختارة توضح أن الدولة الإسلامية لم تكن تأخذ التوزيع كأمر ثابت لا تتدخل فيه، بل كانت تؤثر فيه، إما بتصحيحه بخطوات جذرية، أو باتخاذ سياسات وخطط لضمان عدالته. وقد تجاهلت الكثير من الدول النامية قضية التوزيع، فظهر تفاوت كبير بين فئات المجتمع، مما أسفر عن مشكلات اجتماعية وسياسية[30].

فبعد ضياع وتخبط طويل، ومآسي على مدى القرون، يعود العالم لينتبه إلى ما سبق أن قرره الإسلام منذ 14 قرنا من ضرورة حفظ التوازن الاقتصادي، سواء بين الأفراد على المستوى المحلي أم بين الدول على المستوى العالمي، وترتفع الأصوات مجمعة على ضرورة إعادة التوزيع على نحو يخفف حدة الصراع والتناقض، فلم يعد اليوم شعار عدالة التوزيع قاصرا على مذهب أو فكر معين، بل يشمل المذاهب الاقتصادية والمدارس الفكرية كافة، ذلك أنه لم يعد يثور الخلاف بينها حول مبدأ أو ضرورة تقريب الفوارق وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ودول العالم، وإنما حول كيفية أو أساليب تحقيق أو حفظ ذلك التوازن[31].

ضف إلى ذلك أن مشكلة الاختلال في توزيع الدخل في عصرنا أصبحت ينظر إليها من زوايا أخرى كثيرة أهمها البيئة. فلقد أدى تسارع التقدم الصناعي إلى خلق مشكلات تفاقمت حدتها مؤخرا، تجسدت في العبث بالنظام البيئي للكون، بحيث أصبح الشغل الشاغل للبشرية ليس هو النمو بل القدرة على البقاء[32]، وهو ما دفع اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في تقريرها حول المستقبل المشترك في نهاية الثمانينات إلى الأخذ بمفهوم جديد، وهو التنمية القادرة على التواصل أو التنمية المستديمة، تعبيرا عن هذا التوجه. وجدير بالإشارة أن هذا التعريف للتنمية يطابق تماما ما دعا إليه الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرنا مما سردنا جزءا منه بخصوص المحافظة على حقوق الأجيال المقبلة، فجاء في التقرير المذكور: " إن التنمية القادرة على التواصل هي التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحالي دون التأثير على حاجات الأجيال المقبلة "[33].

رابعا: محاربة الفقر تهدف إلى بعث إرادة المجتمع وتجنيد طاقاته للمعركة: مدخل تغيير أسلوب إدارة التنمية:

إنه لا يكفي لمحاربة الفقر أن تتدخل الدولة لتحسين مستوى المعيشة، ولضمان حد الكفاف أو تحقيق حد الكفاية، وتحقيق التوزيع العادل للدخول والثروات، بل يجب أن يصاحب هذا كله إرادة فعلية من المجتمع الإسلامي تجعله يشارك في العملية ويتبنى قضيتها، وهذه الإرادة لا تبنى من فراغ بل تنبع من جملة مسائل، سنحاول التطرق إليها في هذه الفقرة.

إن الإرادة المجتمعية، كمرتكز من مرتكزات التنمية في الإسلام، ليست فقط إرادة تغيير في عالم الاقتصاد والتنمية، وإنما هي في جوهرها كما يقول مالك بن نبي: " تغيرات حضارية تعتري القيم والأذواق في منعطفات التاريخ، بحيث تغير معالم الحياة بتحول الإنسان نفسه في إرادته واتجاهه، عندها يدرك معنى جديدا لوجوده في الكون "[34].

وقد سمى مالك بن نبي هذه الإرادة الاجتماعية للتنمية بـــ " **الإرادة الحضارية** " وفرق بينها وبين "**الإمكان الحضاري** "، بحيث لا يمكن الحديث عن محاربة الفقر، ولا عن خطط تنموية سليمة دون هذه الإرادة الحضارية بقوله: " نرى في الحضارة جانبين: الجانب الذي يتضمن شروطها المعنوية في صورة إرادة تحرك المجتمع نحو تحديد مهماته الاجتماعية والاضطلاع بها، والجانب الذي يتضمن شروطها المادية في صورة إمكان، أي أنه يضع تحت تصرف المجتمع الوسائل الضرورية للقيام بمهماته، أي بـــ "**الوظيفة الحضارية** " "[35].

لا يمكن أن نتكلم أبدا عن التنمية الاقتصادية، دون الكلام عن المشاركة الشعبية التي تدعمها وتغذيها " **الإرادة الحضارية** "، فيقول: " ومهما يكن، إننا نرى كيف يرتبط عالم الاقتصاد بالقيم الحضارية، بحيث لا يمكن أن نتصور نجاح خطة اقتصادية، تقتنع بأرقام وإحصائيات وأدوات مادية، إن لم يكن إنجازها آخذا في الاعتبار قيمة الإنسان ذاته في رتبة القيمة الاقتصادية الأولى، على شرط أن تكون إرادته شرارة مقتبسة من " **إرادة حضارية** " "[36].

أما عن كيفيات إيقاد جذوة هذه الإرادة، وعن إيجاد الشرارة اللازمة التي تكلم عنها مالك بن نبي، فلا تعدو أن تكون الشخصية الجماعية للمجتمع، لاسيما إذا أدرك المجتمع أن هذه الإرادة ليست فقط إرادة تغيير في عالم الاقتصاد والتنمية، وإنما هي تغييرات حضارية تعتري القيم التي يؤمن بها المجتمع نفسه، وبقدر فعالية هذه القيم في نفوس الأفراد والجماعات، بقدر ما تتكون الشخصية الجماعية الفاعلة للمجتمع، وبالتالي تتبلور الإرادة المجتمعية والتي يمكن أن تبدأ بها المسيرة التنموية وتستمر بفعالية ونضوج وتجدد.

والإسلام بما لديه من قيم اجتماعية مستمدة من عقيدته، وبما له من الوسائل لاستمرارية هذه القيم وحفظها متجددة فعالة في نفوس الأفراد والجماعات، يجعل تنمية الشخصية الجماعية للمجتمع المسلم أمرا واقعا، فلم يقم دين من الأديان، ولا مذهب من المذاهب، بتمجيد الجماعة والعمل الجماعي وتنمية الشخصية الجماعية للمجتمع لتحقيق المنجزات الحضارية مثل الإسلام، فقد رسّخ الإسلام القيم الجماعية بدءاً بالعبادات، فجعل مثلا صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد، وفرض الزكاة لكي تتعاون الجماعة المسلمة ويعين غنيها فقيرها على نوائب الدهر، وفرض الحج لتلقي جموع المسلمين مرة كل عام... مما يؤدي إلى تماسك وإنماء الشخصية الجماعية في نفوس المجتمع المسلم من ناحية، وتعميق الإرادة الجماعية في نفوس الأفراد من ناحية أخرى، وفي الباب نصوص كثيرة من القرآن والسنة وأقوال وأفعال الصحابة تحث على الجماعة والتعاون.

ولا يتصور أن هذه التوجيهات الحاثة على الاجتماع والتعاون لها آثار على المستوى الأخلاقي والديني والروحي فحسب، بل لها آثار بالغة الأهمية في الجانب المادي، إذ أن إنماء الشخصية الجماعية يوقد فتيل الإرادة الحضارية فيتحقق الإمكان الحضاري ويعم الخير على البلاد والعباد.

ومن بين أهم القيم الاجتماعية الإسلامية المؤدية إلى إنماء الشخصية الجماعية فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. قال تعالى: "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر"[37]. وفي الحديث: " **من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**"[38]. يقول محمد شوقي الفنجري في هذا الشأن: " والأمر بالمعروف يتضمن في رأينا بصفة أساسية تحقيق التنمية الشاملة، والنهي عن المنكر يشمل أساسا القضاء على أهم صوره، ألا وهو التخلف والفقر الذي يؤدي إلى الذلة والمسكنة والكثير من المساوئ الاجتماعية والانحرافات الخلقية "[39].

وكخلاصة نقول أن قضية محاربة الفقر عملية تغيير ذات طبيعة متميزة، فهي تحتاج إلى فهم خاص لطبيعة المرحلة التي يعيشها المجتمع الإسلامي، فحالة التخلف التي تعتريه تجعل من هذه القضية عملية تغيير جذرية للأوضاع والهياكل والنفسيات والذهنيات الموجودة فيه، وتحتاج إلى فهم لطبيعة إدارة التنمية والتي تهتم بالأساليب المطبقة قبل الاهتمام بالنتائج الموجودة، وتحتاج إلى فهم خاص لهذه النتائج نفسها، فإذا أدركت المجتمعات الإسلامية أنها مطالبة بالعمل لا بالنتيجة، تجنّدت كلها لكسب رهان هذه القضية، وكانت النتيجة رفاهية في الدنيا وفوز في الآخرة.

2-2: التحديات: يتضح لنا بعد هذا العرض المقتضب لمفاهيم الفقر في الفكر الإسلامي، وتجدد هذه المفاهيم في عصرنا على يد علماء الغرب، أن أكثر الأمور المثار حولها الجدل في قضية محاربة الفقر، ليس مما يسهل التعبير عنه بالأرقام وترجمته في سلاسل إحصائية، حيث أنها تنطوي على مسائل كيفية أو نوعية معقدة التركيب في أغاب الأحيان، وإدراك هذه الحقيقة يقودنا إلى عدة تحديات موضوعية تعوق مسألة قياس التنمية. أهم هذه التحديات:

أولا: صعوبة التعبير الكمي عن العديد من المفاهيم النوعية القيمية المتداخلة والمتنوعة، " وهي مهمة صعبة من الناحية الفنية، قد لا يجدي في النهوض بها الاعتماد على مؤشر واحد أو صيغة بسيطة، وهو تحد عظيم يتطلب الفكاك من أسر طرق القياس التقليدية، واستكشاف أساليب جديدة يمكن معها التعبير الكمي ولو على بعض العوامل النوعية التي يتضمنها المفهوم الجديد للتنمية "[40]، والمفاهيم المذكورة في أهداف محاربة الفقر في الإسلام؛

ثانيا: صعوبة الإحصاء وقصور أساليبه في البلدان النامية: فبالإضافة إلى المشاكل الموضوعية التقنية المطروحة في البلدان النامية في مجال الإحصائيات، هناك مشاكل ذاتية تُطرح ولو توفرت أساليب متطورة للإحصاء، كعدم القدرة على معرفة المحتاج الفعلي في الدولة الإسلامية، ولتفضيل الكثير من فقراء المسلمين البقاء في الظل ومعاناة الحرمان والفاقة عن الإعلان عن أنفسهم، ومد اليد للآخرين ولو كانت الدولة. يقول الله تعالى: " للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافا" [41]؛

ثالثا: صعوبة تحديد المستوى اللائق للمعيشة وتكميم الحاجات الأساسية: إذ أن هذا المستوى يرتبط مباشرة بتصورات واعتقادات الأفراد، فالحياة الطيبة والمعيشة الضنك مربوطة في الإسلام بعدة مفاهيم كيفية، كعبادة الله وذكره وطاعته والسير على هدي رسوله، وحتى إذا تمكنا من التكميم، فلا يمكن تعميمه، إذ يصح في وقت دون آخر وفي مكان دون آخر؛

رابعا: صعوبة التحديد الكلي لحق كل جيل في الدخل، والحكم على ما يجب استبقاؤه من موارد للأجيال المستقبلية؛

خامسا: صعوبة قياس مدى تجند المجتمع لمعركته ضد الفقر والتخلف، ومدى المشاركة المجتمعية في إنتاج الدخل وتوزيعه.

ففي إطار هذه المفاهيم، وفي ظل هذه التحديات، وبشعور قوي من عدم الرضا عن المقاييس التقليدية للفقر، " شرع بعض الباحثين في عدد من الجامعات ومعاهد البحوث الغربية والمنظمات الدولية في تطوير مقاييس جديدة للتنمية، وقد ذهبوا في ذلك مذاهب شتى، فمنهم من حاول تعديل المقياس التقليدي للنمو لكي يضمنه بعض الاعتبارات التوزيعية تمشيا مع الاهتمام بأوضاع الفقراء، ومنهم من سعى لصياغة مقياس لدرجة التغير في الهيكل الاقتصادي تمشيا مع التركيز على الجانب الهيكلية في مفهوم التنمية، ومنهم من ابتغى تركيب مقياس بديل أو مكمل لمقياس الناتج القومي الإجمالي تمشيا مع المفهوم الموسع للتنمية والتركيز على تحسين نوعية الحياة، وبينما دارت بعض المحاولات في إطار تعديل المقياس التقليدي المبني على الناتج القومي الإجمالي، جرت محاولات أخرى لتجاوزه، سواء مع الاحتفاظ بفكرة المقياس الواحد (المؤشرات المركبة)، أو بالتخلي عن هذه الفكرة وقياس التنمية بدلالة عدد من المؤشرات يغطي كل منها جانبا من جوانب التقدم

الاجتماعي (حركة المؤشرات الاجتماعية)، وبالإضافة إلى هذه المحاولات، تمت محاولات أخرى يمكن القول أنها ما زالت في طور التجريب "[42].

سوف نحاول أن نعرض بصورة مقتضبة كل هذه التطورات في ميدان القياس في الفقرة الموالية.

3- قياس ظاهرة الفقر:

3-1: عرض أهم المؤشرات الموجودة: نحاول في هذه الفقرة أن نعرض أهم التطورات التي عرفتها المؤشرات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الفقر وقياس النمو والتنمية، فالمفاهيم المتجددة للفقر والتنمية على اختلاف المرجعيات الفكرية فرضت إعادة النظر في هذه المؤشرات والمقاييس، ومن ثم الحكم على مدى تقدم الدول النامية في محاربة ظاهرة الفقر، وعلى مدى التعبير الصادق لهذه المؤشرات أو لبعضها عن واقع الدول الإسلامية الفكري والعقدي، كي يتسنى لنا اختيار المقاييس الأنسب، أو محاول اقتراح مقاييس أخرى نراها تفي بالغرض.

لقد تطورت هذه المقاييس في العقود الأربعة الأخيرة تطورا ملحوظا، نوجزه فيما يلي[43]:

أولا: نقد المقياس التقليدي للتنمية: يقصد بالمقياس التقليدي المقياس الذي يرتكز أساسا على الناتج الوطني الخام PNB، أو الناتج الداخلي الخام PIB، والذي تشتق منه مؤشرات التنمية، ومن أهم المقاييس وأكثرها شيوعا: متوسط نصيب الفرد من ال PNB، ومعدل النمو السنوي في ال PNB، ومعدل النمو السنوي في نصيب الفرد من ال PNB، وقد انتقدت هذه المقاييس من عدة أوجه أهمها:

أ- أن هذه المقاييس تقيس الدخل ولا تقيس الرفاهية، ولا تعبر بصدق عن تحسن مستوى المعيشة، فهي لا تدلنا عن كيفية توزيع الدخل على مختلف الفئات الاجتماعية، ولا على توزيعه جغرافيا، وحتى على المستوى الفردي فإن الرفاهية لا تتحدد بالدخل فحسب، بل تتحدد أيضا بطريقة استخدامه؛

ب- أنها تقيس الزيادة في الناتج بغض النظر عما إذا كانت هذه الزيادة راجعة إلى زيادة حقيقية ومستمرة في مقدرة المجتمع على الإنتاج، فقد تكون راجعة لأسباب ظرفية عارضة كتقلبات التجارة الدولية، أو لاكتشافات جديدة لمصادر الطاقة، أو للتغيرات في حالة الطقس؛

ج- أنها تقيس الزيادة في الناتج بسعر السوق لا بسعر عوامل الإنتاج، فكثير من الدول – وخاصة في العشرية الأخيرة وتحت ضغط سياسات الإصلاح والتعديل الهيكلي – رفعت الدعم الحكومي عن كير من السلع فارتفعت أسعارها، مما ضخم القياس دون أن تكون هناك زيادة فعلية في الإنتاج.

ثانيا: محاولات مراجعة المقياس التقليدي للتنمية: جرت عدة محاولات لإنقاذ المقياس التقليدي للتنمية أهمها:

أ- تصحيح معدل النمو التقليدي من الزاوية التوزيعية: أي محاولة ابتكار نظام مختلف لترجيح معدلات نمو دخول الفئات المختلفة للسكان، وقد اقترح " تشينيري وأهلواليا CHENNERY et AHLUWALIA " في سنة 1976 مقياسين في هذا الباب: المقياس ذو الأوزان المتساوية، والمقياس المرجح بأوزان الفقر.

ب- قياس معدل نمو الرفاهية الاجتماعية: اقترح " بكرمان BECKERMAN " في سنة 1977 إجراء تصحيحات توزيعية في معدل نمو ال PNB استنادا إلى مفهوم الدخل المكافئ الموزع بالتساوي الذي صاغه " أتكنسون ATKINSON " في سنة 1975 ، والذي يحمل إشارات أو بالأحرى تصريحات بأن شيئا من التقدير الذاتي يدخل في استخدام المقاييس ، إذ أنه يعتمد أساسا على معامل كراهة المجتمع للتفاوت في توزيع الدخل .

ج- تعديل الناتج الوطني للاقتراب من مفهوم الرفاهية: تركزت الدراسات التي أجراها " توبين ونوردهاوس TOBIN et NORDHAUS" في الولايات المتحدة في سنة 1972، ولجنة القياس لوزارة المالية في اليابان في سنة 1974، على تعديل جزئي في مكونات ال PNB بالحذف والإضافة.

تنحصر التعديلات المقترحة في ال PNB في ثلاثة تعديلات أساسية:

1- إضافة عناصر معينة مثل قيمة خدمات ربات البيوت، وأنشطة وقت الفراغ، وإعانة المشروعات الأسر (أي المدفوعات العينية للعمال في شكل رعاية صحية مثلا أو الترفيه..)؛

2- استبعاد بعض العناصر مثل قيمة بعض أصناف الإنفاق العائلي والحكومي؛

3- حذف قيمة السلع الاستهلاكية المعمرة من قيمة الاستهلاك العائلي، والاكتفاء بتقدير قيمة الخدمات السنوية المستمدة من الرصيد المتراكم لهذه السلع.

د- اقتراح مقاييس مكملة للناتج الوطني الإجمالي: ومن أهمها مقياسان: مقياس الاستهلاك الكلي للسكان وذلك نظرا لأهميته من ناحية تحليل الرفاهية، ومقياس التلوث في البيئة.

ه-اقتراح مقاييس للتغير في الهيكل الاقتصادي: وهي محاولة الاقتصادي السوفياتي " كوسوف KOSOV" في سنة 1979، والذي لاحظ أن الاقتصاد قد يحقق نموا في ال PNB دون أن يصاحبه تطور محسوس قي الاقتصاد الوطني، والتغيير الهيكلي المقصود هو التغير في مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين ال PNB لصالح ما يمكن اعتبارها قطاعات ديناميكية ذات مفعول قوي في تأمين التطور الذاتي للاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

ثالثا: تجاوز المقياس التقليدي وظهور المقاييس المركبة: وفي هذا الباب جرت عدة محاولات لصياغة مؤشر مركب للتنمية، أهمها:

أ- المقياس المادي للتقدم في نوعية الحياة: تمخض هذا المقياس عن المحاولات التي قام بها في سنة 1979 كل من " موريس دي موريس MORRIS de MORRIS" ومجلس التنمية الخارجية للولايات المتحدة، وهو مقياس مادي مركب يعتمد على مؤشرات مادية، ويتكون من ثلاثة مؤشرات

التي تلخص أوجه الرفاهية أو نوعية الحياة، وهي: معدل وفيات الرضع، توقع الحياة في السنة الأولى من العمر، نسبة السكان المتعلمين.

ب- مقياس "درفنوفسكي DREVNOVSKY " لمستوى المعيشة: اقترح " درفنوفسكي " هذا المقياس في الدراسة التي أجراها لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في سنة 1966، وقام"سكوتSCOTT" بتطبيقه على 20 دولة، ويتألف المقياس من ثلاثة عناصر:

1- الضرورات أو الحاجات الأساسية المادية: أي التغذية والمأوى والصحة؛
2- الضرورات أو الحاجات الأساسية المعنوية: أي التعليم والترفيه والأمن؛
3- الحاجات الأعلى: أي الحاجات الزائدة بعد إشباع الحاجات الأساسية.

ويعبر عن هذه الضرورات والحاجات كميا بالمقاييس الدولية، أي مستوى المعيشة في دول الشمال.

ج- المؤشر العام للتنمية: وهو محاولة "ماك قراناهان وآخرون McGRANAHAN et autres"بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، والذين اقترحوا مقياسا مركبا من 18 مؤشرا من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تم اختيارها من بين 73مؤشرا لمجموعة مكونة من 53 دولة من الدول النامية والمتقدمة، وارتئوا بعد دراسات إحصائية أن هذه المؤشرات 18 تصلح أكثر من غيرها للتعبير عن عملية التنمية.

وفيما يلي المؤشرات التي وقع عليها الاختيار:

1- توقع الحياة عند الميلاد؛
2- نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات من 20ألف نسمة فأكثر؛
3- متوسط الاستهلاك اليومي للفرد من البروتين الحيواني؛
4- نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي والثانوي؛
5- نسبة الملتحقين بالتعليم التقني والمهني؛
6- متوسط عدد الأفراد لكل غرفة؛
7- متوسط توزيع الصحف لكل مائة ألف من السكان؛
8- متوسط عدد التليفونات لكل مائة ألف من السكان؛
9- متوسط أجهزة الراديو لكل ألف من السكان؛
10- نسبة السكان الذين يحصلون على كهرباء، غاز، مياه نقية...؛
11- الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعي (للذكور فقط)؛
12- نسبة الذكور البالغين اللذين يعملون في الزراعة؛
13- متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء؛
14- متوسط استهلاك الفرد من الصلب؛
15- متوسط استهلاك الفرد من الطاقة؛
16- نسبة مساهمة الصناعات التحولية في ال PNB؛
17- متوسط نصيب الفرد في التجارة الخارجية؛
18- نسبة من يعملون بأجر أو راتب إلى مجموع السكان.

د- مقياس " تشيبانك EZCZEPANIK" لمستوى التنمية: وهي الدراسة التي أجراها " تشيبانك" في سنة 1976 لمنظمة الأمم المتحدة الأغذية والزراعة، وخرج منها بمقياس لمستوى التنمية. حاول " تشيبانك" تصميم مجموعة مؤشرات تساعد على التمييز بين المستويات المختلفة للتنمية من جهة، وصياغة مقياس مركب للتنمية كبديل للمقياس التقليدي من جهة أخرى، وانطلق في تصميمه لمجموعة المؤشرات من افتراض أساسي مفاده: إن الهدف النهائي للتنمية هو تحسين الرفاهية الاجتماعية.

وقد قسم " تشيبانك " الجوانب المختلفة للتنمية إلى أربعة أقسام رئيسية هي: الارتقاء بالبشر والتنمية البشرية، التقدم الاجتماعي، التقدم التكنولوجي، التحسن الاقتصادي، وهو تقسيم أقل ما يقال عنه أكثر تنظيما للمؤشرات، نجد فيه 16 مؤشرا مقسما على الجوانب الأربعة المذكورة، ولا يختلف كثيرا عن مقياس "درفنوفسكي ".

رابعا: المقاييس المقترحة من طرف الاقتصاديين العرب: وهي مقاييس تقربنا أكثر من واقع الدول العربية والإسلامية، وفي هذا الإطار نجد ثلاثة محاولات رائدة:

أ- مؤشرات التنمية لإبراهيم العيسوي: والتي اقترحها في سنة 1984، وحدد فيها 10 مجلات لمؤشرات التنمية:

1- الوفاء بالاحتياجات الأساسية (الصحة والتغذية والتعليم والثقافة والإسكان والنقل والاتصال)؛

2- المشاركة في التنمية (فرص العمل، توزيع الدخل والثروة، المشاركة في اتخاذ القرارات)؛

3- تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات (في مجالات الغذاء والعلاقات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية)؛

4- التعاون العربي؛

5- الأداء الاقتصادي (شاملا الإطار المؤسسي للإنتاج، وهيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية، والنمو الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي، والقضاء على تبديد الموارد)؛

6- الأمن الاجتماعي والسلامة العامة؛

7- صيانة البيئة؛

8- التطورات السكانية؛

9- تطوير قاعدة المعلومات؛

10- قضايا تنموية أخرى ذات أهمية خاصة.

ب- مجموعة مؤشرات الحياة السياسية لنادر فرجاني: والتي اقترحت في سنة 1992 لقياس نوعية الحياة في الوطن العربي، وقد تضمنت هذه المجموعة 5 مؤشرات هي: تغيير الحكومة، الحريات السياسية، الحريات المدنية، العنف المجتمعي، إحباط الشباب.

ج- المؤشر الإجمالي للتنمية البشرية لعلي نصار: اقترح عام 1997، ويستند إلى ثلاثة مجموعات من المؤشرات:

1- مؤشرات عن حالة الفرد والمجتمع، من حيث مدى إشباع احتياجات الفرد، ومدى امتلاك المجتمع للثروة المعرفية، ومدى توافر نخب علمية؛

2- مؤشرات كفاءة التنظيم المجتمعي، وقابلية المجتمع للتغيير الإيجابي في مجالات: التنظيم، الأمن، الحريات، هيبة الدولة، احترام القانون.

3- مؤشرات حول اطراد التنمية، ومراعاة التجدد البيئي، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الموارد.

خامسا: المؤشرات المقترحة من طرف المؤسسات والهيئات الدولية: أهم هذه المؤشرات:

أ- مؤشرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD: والذي اقترح تقريره للتنمية البشرية لعام 1990 المؤشر المركب للتنمية البشرية. فبعد أن عرف التقرير المسمى " دليل التنمية البشرية " هذه التنمية بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، اعتبر بأن أهم هذه الخيارات هي: الحياة الطويلة الخالية من العلل، اكتساب المعرفة، التمتع بمعيشة كريمة. عبر التقرير عن كل هذه الخيارات بمؤشر خاص:

الأول: توقع العمر عند الميلاد (التغذية والصحة الجيدتان)؛

الثاني: نسبة الملمين بالقراءة والكتابة، واشتقاق مؤشر التحصيل التعليمي؛

الثالث: متوسط الدخل الفردي الحقيقي المعدل.

ويجدر الذكر أن المفهوم الجديد الذي اعتمده **PNUD**، وهو "التنمية البشرية المستديمة"، مستوحى من أعمال الاقتصادي الهندي Amartya Sen (جائزة نوبل في الاقتصاد، 1998)، والذي جاء كبديل للمفهوم التقليدي للتنمية القائم على أساس اعتبار الناتج المحلي الإجمالي كمقياس وحيد للتنمية. ولقد لاقى إدماج مفهوم التنمية البشرية في تقارير البرنامج صدى كبيرا لدى مختلف الفئات والأطراف، حتى أن التقارير السنوية للبرنامج أصبحت منذ 1990 أكثر انتشارا من تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم.

ب- مؤشرات المجموعة الأوروبية حول التقدم العلمي والتكنولوجي: وقد وردت هذه المؤشرات في التقرير الأوروبي لمؤشرات العلم والتكنولوجيا لسنة 1994، وتتوزع على المجموعات السبع التالية:

1- مؤشرات الإنتاج والتجارة على المستوى العالمي؛

2- مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي؛

3- مؤشرات تطور الإنفاق على البحث والتطوير؛

4- مؤشرات الموارد البشرية؛

5- مؤشرات الداء الخاص بالإنتاج العلمي؛

6- مؤشرات الأداء الخاص بالإنتاج التكنولوجي؛

7- مؤشرات تنافسية الصناعات وعلاقتها بالبحث والتطوير.

ج- مؤشرات البنك الدولي: والذي اقترح جملة مؤشرات للتنمية في مجالين أساسين:

ج-1: في مجال القدرة التنافسية: قامت إحدى دوائره في سنة 1996 بجمع طائفة من مؤشرات القدرة التنافسية تغطي أربع خصائص لبيئة الأعمال في الدول المختلفة:

1- النشاط: والذي تعبر عنه مؤشرات الأداء الاقتصادي والتصديري، كمعدل نموالدخل والإنتاجية والصادرات والاستهلاك؛

2- الاعتمادية: والتي تعبر عنها مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، كالتضخم والمديونية الخارجية وخدمة الدين وعجز الموازنة وأيام العمل المفقودة بسبب الاضرابات؛

3- القدرة على التعلم: والتي تعبر عنها مؤشرات التعليم والقدرة التكنولوجية؛

4- العمل عن طريق الشبكات: والتي تعبر عنها مؤشرات النقل والاتصال والاستثمار الأجنبي المباشر.

ج-2: في مجال الإطار العام للتنمية: اقترح البنك في سنة 1999 مدخلا كليا للتعامل مع تحديات التنمية، يجمع بين الجوانب المالية والاقتصادية من جهة، والجوانب الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية من جهة أخرى، وهذا المدخل الكلي هو ما أطلق عليه البنك "الإطار الشامل للتنمية "، ولما كانت المؤشرات الاقتصادية والمالية معروفة، سعى البنك إلى إبراز العناصر أو المجالات الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية، واقترح مؤشرات ملائمة لها، فكانت جملة المؤشرات المقترحة 14:

1- الحكم الجيد والنزيه؛
2- النظام القانوني والقضائي الجيد؛
3- النظام المالي الفعال؛
4- شبكات الأمان والبرامج الاجتماعية؛
5- التعليم والمعرفة؛
6- الصحة والسكان؛
7- المياه والصرف الصحي؛
8- الطاقة؛
9- الطرق والنقل والمواصلات؛
10- القضايا البيئية والثقافية، أو اطراد التنمية؛
11- استراتيجية التنمية الريفية؛
12- استراتيجية التنمية الحضرية؛
13- استراتيجية تنمية القطاع الخاص؛
14- استراتيجيات لقضايا ذات أهمية خاصة للدولة محل الاهتمام.

د- مؤشرات المعهد الدولي لتنمية الإدارة: ففي تقريره حول التنافسية لسنة 1997 استخدم المعهد 244 مؤشرا موزعة على 8 عناصر أو مجالات: الاقتصاد الوطني، التدويل، الحكومة، التمويل، البنية الأساسية، الإدارة، العلم والتكنولوجيا، البشر.

ه- مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي: والتي عرضها تقرير المنتدى سنة 1998، وهي تشبه تقريبا المؤشرات السابقة ن إلا أنها اعتمدت على 210 مؤشرا مقسمة على 8 مجالات: الانفتاح، الحكومة، التمويل، التكنولوجيا، البنية الأساسية، القوى العاملة، المؤسسات.

و- مؤشرات الأمم المتحدة حول البيئة واطراد التنمية: والمقترحة في سنة 1998، وتهتم بمتابعة أوضاع البيئة عن طريق المؤشرات التالية:

1- مؤشرات الالتزام بحماية البيئة وامتلاك استراتيجية وطنية للتنمية المستديمة؛

2- مؤشرات للموارد المائية، والتي تخص إمكانية حصول السكان على مياه صالحة، وكثافة استخدام الماء العذب؛

3- مؤشرات الهواء ونسبة تلوثه؛

4- مؤشرات الأراضي، والخاصة بالتصحر والتنمية الزراعية؛

5- مؤشرات الكوارث الطبيعية.

3-2: ملاحظات وتعليقات حول مدى ملائمة هذه المؤشرات لواقع الدول الإسلامية:

بعدما عرضنا بإيجاز أهم المحاولات الموجودة في مجال مؤشرات الفقر والتنمية، يمكننا أن ندلي بالملاحظات التالية حول موافقتها للمفاهيم الإسلامية للفقر والتنمية، وبالتالي إمكانية استعمالها كلها أو بعضها للتعبير عن حجم ظاهرة الفقر في الدول الإسلامية وقياسها كميا، أهم هذه الملاحظات:

أولا: إن جل المحاولات في هذا الشأن، بعدما انفكت من أسر المؤشر التقليدي الواحد تطابق إلى حد بعيد المفاهيم التي عرضها الإسلام للفقر والتنمية، والأهداف التي وضعها في محاربة الفقر، فنجد أن جل المؤشرات المذكورة انصبت على قياس الجوانب النوعية لظاهرة الفقر:

- **مؤشرات التنمية البشرية؛**
- **مؤشرات الحاجات الأساسية؛**
- **مؤشرات اطراد وتواصل التنمية؛**
- **مؤشرات الحياة السياسية.**

فهذه المؤشرات نجدها هي القاسم المشترك لكل المؤشرات المعروضة، وفي هذا دلالة على أن علماء الغرب ومؤسساته وهيئاته أحسوا ببالغ تأثير المجالات الأربعة السابقة في التقدم الاقتصادي للدول، وأقروا بأن المقياس المادي لم يتمكن من التعبير بصدق عن هذا التقدم، فعادوا إلى مفاهيم معيارية للفقر، وانعكس ذلك على طرق القياس التي اتجهت في العقود الثلاثة الماضية إلى محاولة التعبير الكمي عن قضايا معيارية.

ثانيا: إذا انطلقنا من ضرورة تصميم مؤشرات الفقر والتنمية استرشادا بنظرية وفلسفة للتنمية تحدد العلاقات بين الوسائل والغايات، بحيث نحصل في النهاية على نظام للمؤشرات، نقول بأنه إضافة إلى المقاييس والمؤشرات الخاصة بالأداء الاقتصادي، فإن المقاييس الأربعة المذكورة توافق إلى حد بعيد أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام.

ثالثا: يمكن الاستفادة من مقياس " كوسوف KOSOV" لقياس التغير في الهيكل الاقتصادي، إضافة إلى المقياس التقليدي في حسابات الأداء الاقتصادي في إطار الفكر الاقتصادي الإسلامي، إذ أن المقاييس المذكورة كمية محضة لا تتأثر بمذهبية ولا بفلسفة التنمية.

رابعا: يمكن اعتماد منهجية " درفنوفسكي DREVNOVSKY" في بناء مقياسه على أساس تفسير الحاجات الأساسية، ولكن لدى تحديد الحاجات نسترشد بما وضعه علماء أصول الفقه في مجال الحاجات الأساسية للإنسان من حفظ النفس والدين والعقل والنسل والمال، وفي مجال الكماليات والتحسينيات.

خامسا: يلاحظ أن معظم المؤشرات متأثرة إلى أقصى درجة بالمستوى المادي للمعيشة في الدول الغربية الغنية، وهذا ما لا يقره الفكر الاقتصادي الإسلامي.

سادسا: إن المؤشرات الحديثة، والتي كانت نتاج جهود جماعية دقيقة ومنسقة، وصادرة عن مؤسسات وهيئات دولية محترمة من الناحية العلمية، تركز جلها في بنائها للمؤشرات على الأبعاد المذكورة في الإسلام في مجال محاربة الفقر وتحقيق التنمية.

فمؤشرات البنك الدولي تجعل الحكم الجيد والنزيه والنظام القانوني والقضائي الجيد في مقدمة المؤشرات، ثم تتكلم عن المؤشرات المادية والمالية، ثم تعود للحديث عن المؤشرات الاجتماعية وتلك المتعلقة بالقضايا البيئية. أما مؤشرات المعهد الدولي لتنمية الإدارة فتوجه اهتماما بالغا لمؤشرات خصائص السكان وقوة العمل وتعليم ونوعية الحياة والمواقف والقيم والبطالة، وبداهة أن القيم التي يتكلم عنها هي القيم الغربية، فإذا صلحت معاييره لقياس القيم الغربية المليئة بالمتناقضات، فبالإمكان إذن صياغة مؤشرات ومقاييس للالتزام بالقيم الإسلامية التي تشكل في مجملها نسقا متكاملا خاليا من التناقض والغموض .

3-3: نحو مقياس أمثلي لظاهرة الفقر في الدول الإسلامية: إنه لا يمكن أن نصل إلى قياس ظاهرة الفقر في الدول الإسلامية بمقياس يصح وصفه بأنه إسلامي، بطرح كل المحاولات المذكورة في مجال قياس التنمية والبدء من جديد، ولكنه يمكننا الاستعانة بكل ما ذكر وخاصة في باب الطرق التقنية الإحصائية لقياس الظاهرة، ولكن في باب العوامل الكيفية النوعية الضرورية للتعبير بصدق عن واقع الدول الإسلامية فيمكننا الاستعانة بتصوراتنا الخاصة لقضايا الفقر والتخلف والتنمية والعيش الكريم والحياة الطيبة والرفاهية والمستوى اللائق للمعيشة والمعيشة الضنك وحد الكفاف وحد الكفاية....وغيرها من المصطلحات التي نختلف في تحديد معانيها مع الغرب اختلافا جذريا، ثم ننطلق في بناء مؤشرات خاصة بنا، ولقد أدلى العديد من الخبراء[44] في هذا الميدان بالكثير من التوصيات والتحذيرات في مجال بناء المؤشرات، يمكننا كذلك أن نسترشد بها في سعينا هذا. أهم هذه التوصيات:

1- عدم الاقتصار على مؤشرات الغايات أو النتائج، بل الاهتمام كذلك بمؤشرات الوسائل والمدخلات، فهذان النوعان من المؤشرات ليسا متنافسين، وإنما يتكاملان لإظهار الصورة الحقيقية للجهد المبذول في محاربة التخلف والفقر في أي وقت من الأوقات.

2- عدم الاكتفاء بمؤشرات الوقائع والأحداث، وضرورة الالتجاء إلى مؤشرات الرأي أو المؤشرات الذاتية، فقد لا يكون هناك بديل للنوع الأخير من المؤشرات عندما يتعلق الأمر بمتابعة مدى التقدم في مجالات مثل الالتزام بالدين، أو مدى شعور المواطنين بالأمان والطمأنينة...أو غيرها.

3- السعي إلى تكوين مجموعة متناسقة ومتكاملة قدر الإمكان من المؤشرات تغطي معظم جوانب أو محاور ظاهرة الفقر والتنمية بوسائلها وغاياتها. فمثلا إذا أخذنا الغايات المذكورة في مجال محاربة الفقر، نجدها متماسكة ومتكاملة إلى حد لا بأس به، ففي المجتمعات الإسلامية همّ المواطنين ابتداء – كغيرهم في باقي البلدان – هو توفير الغذاء والكساء والمأوى، فإذا توفر ذلك فلنا أن نتساءل بعدها هل حققت الزيادة في الدخل السعادة الإنسانية ؟ وهل يتوزع الدخل بصفة عادلة بين السكان ؟ وهل أبقينا شيئا لمن بعدنا ؟ وهل نملك الآليات السياسية والمجتمعية القادرة على المحافظة على المستوى الحالي للتنمية والقادرة على تطويره؟

فلا يمكن الحديث عن استخدام مؤشرات جزئية في مجال ما ومحاولة التوصل إلى نتائج بناء على حركة مؤشر واحد أو مجموعة فرعية من المؤشرات، دون النظر إلى المؤشرات الأخرى التي تتكامل وتتفاعل معها، بنفس الطريقة أنه لا يمكننا الانتقال إلى الإجابة عن السؤال الرابع أو الخامس دون المرور بالإجابة عن الأول والثاني والثالث.

4- يحبذ عدم الإكثار من عدد المؤشرات المستعملة؛

5- ينبغي أن تصاغ مؤشرات التنمية ابتداء بغض النظر عن مسألة توفر البيانات، ذلك أن التقيد بما هو متاح من البيانات لن يؤدي إلا إلى مجموعة معيبة للمؤشرات لا تكفي بأية حال لتحقيق الغرض الأصلي.

خاتمة

إننا لا ندعي أننا تمكنا من تحديد مقياس واضح ودقيق لقياس ظاهرة الفقر في الدول الإسلامية، ولا نزعم أننا تمكنا من تجاوز عقبة الانتقال من المفاهيم إلى القياسات والتكميم لظاهرة أكثر عناصرها كيفية شديدة التعقيد والتشابك، ولكن نأمل أن تساعد مساهمتنا هذه في استكشاف مكمن الخلل والتحسيس بأهمية الموضوع وخطورته، وتساعد على إعداد دراسات جادة في المجال التقني والإحصائي، وفي المجال الكيفي والنوعي.

إن الخروج بعدد معقول من المؤشرات واستعمالها في تقييم مسيرة التنمية في بلد ما، وبالتالي إرساء التدابير اللازمة لتقويمها وتصحيح انحرافاتها وعدم بلوغها أهدافها كالقضاء على الفقر وتحقيق مستوى لائق للمعيشة، يتطلب فرز ما هو متاح من مؤشرات والمقارنة بينها، وخاصة من حيث الغنى النسبي لكل منها بالمعلومات والمفاضلة بينها طبقا لهذا المعيار. وبطبيعة الحال قد تختلف المؤشرات المختارة للدلالة على ظاهرة ما من دولة إلى أخرى حسب درجة نقدمها وحسب الخصائص المميزة للدولة حضاريا وثقافيا، وذلك فضلا عن الاختلاف في محتوى قواعد البيانات ونوعيتها، وهذا ما يوحي بعدم جدوى الاعتماد الكلي على المؤشرات المقترحة من طرف الدول الغربية، ومحاولة صياغة مؤشرات خاصة بالبلدان الإسلامية.

---

[1] محمد فرحي، محاولة لتحديد إطار الدراسة في الاقتصاد القيمي، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994، ص302-307.

[2] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2001، ص15.

[3] محمد محمود الإمام، مستقبل التنمية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص259.

[4] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص15-16.

[5] سورة طه، الآيات 124-126.

[6] سورة النحل، الآية 96.

[7] أخرجه البخاري و مسلم و الترمذي، و روى نحوه أحمد بإسناد رجاله رجال الصحيح.

[8] رواه الطبراني و البزار.

[9] أخرجه الترمذي و الحارث بن أبي أسامة.

[10] أخرجه البخاري و مسلم و الترمذي.

[11] أخرجه الترمذي.

[12] إسماعيل حقي البروسوي، تنوير الأذهان من تفسير روح البيان، دار القلم، دمشق، ط2، 1989، ج2، ص87.

[13] تقرير التنمية البشرية لعام 1992، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص7.

[14] GOUMEZIANE Smail, « Economie Algérienne : enjeux et perspectives », Intervention lors du séminaire du CIPA a paris le 27/04/2000, p4, www.Algeria-watch.de .

[15] KUZNETS Simon, Modern economic growth: Rate, structure and spread, Yale University press, 1966.

[16] أحمد سلامة عابدين، " الحاجات الأساسية و توفيرها في الدولة الإسلامية"، مقال منشور في كتاب للمطالعة، قراءات في المالية العامة في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 1995، ص118.

[17] أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، دار الفكر، بيروت، ط2، ص670.

[18] حسين رحيم، " التنمية و العولمة: إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن و استئصال الفقر و ضمان الرفاه الاجتماعي"، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، جامعة تلمسان، العدد 2، مارس 2003، ص225-226.

[19] محمد شوقي الفنجري، " توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي "، بحث مقدم لندوة التنمية من منظور إسلامي بعمان سنة 1991، مؤسسة آل البيت، عمان، 1994، ج1، ص216.

[20] أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط3، 1973، ص127.

[21] أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د.ت، ج1، ص104.

[22] شوقي أحمد دنيا، الإسلام و التنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 1979، ص102.

[23] تقرير عن التنمية في العالم، 1991 تحديات التنمية، البنك الدولي، ترجمة مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 1991، ص16-17.

[24] محمد حسنين هيكل، الفاروق عمر، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص233.

[25] أبو عبيد القاسم بن سلام، مرجع سابق، ص595.

[26] نفس المرجع، ص75.

[27] يحي بن آدم القرشي، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، 1979، ص24.

[28] أبو يوسف يعقوب، كتاب الخراج، المطبعة السلفية، القاهرة، 1975، ص29.

[29] يحي بن آدم القرشي، مرجع سابق، ص71.

[30] أحمد سلامة عابدين، مرجع سابق، ص116-117.

[31] محمد شوقي الفنجري، مرجع سابق، ص243-244.

[32] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص272.

[33] تقرير اللجنة الدولية للبيئة و التنمية، مستقبلنا المشترك، 1987، ص8.

[34] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الشروق، بيروت، د.ت، ص69.

[35] نفس المرجع، ص71-72.

[36] نفس المرجع، ص75.

[37] سورة آل عمران، الآية 110.

[38] رواه مسلم.

[39] محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986، ط1، ص122.

[40] إبراهيم العيسوي، مناهج قياس التنمية، مذكرة خارجية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1987، ص15-16.

[41] سورة البقرة، الآية 273.

[42] إبراهيم العيسوي، مناهج قياس التنمية، مرجع سابق، ص17.

[43] انظر للتفصيل: - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سابق، ص101-158 بتصرف.

- إبراهيم العيسوي، مناهج قياس التنمية، مرجع سابق، بتصرف.

[44] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سابق، ص132-134.